المغرب ومجلس السلام فى غزة: بين المسؤولية التاريخية والحسابات الاستراتيجية

Morocco and the Gaza Peace Council: Between Historical Responsibility and Strategic Calculations

بوديس يونس: دكتور في القانون العام والعلوم السياسية
جامعة شعيب الدكالي-الجديدة

الملخص:
تركز هذه الدراسة على دور المغرب في دعم السلام والاستقرار في غزة، مستندًا إلى مسؤوليته التاريخية كفاعل عربي وإسلامي ملتزم بالقضية الفلسطينية. وتبحث الدراسة كيف يوازن المغرب بين التزامه الأخلاقي والسياسي تجاه الشعب الفلسطيني، وبين الحسابات الاستراتيجية التي تحكم تدخله في ظل التعقيدات السياسية والأمنية في غزة والمنطقة المحيطة. كما تسلط الدراسة الضوء على الأساليب الدبلوماسية والإنسانية التي يعتمدها المغرب، بما في ذلك المبادرات الرسمية، والدعم الاقتصادي، والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية، بما يعكس طموحه للقيام بدور وسيط بناء. وتشير إلى أن موقف المغرب يجسد القدرة على الجمع بين الالتزام بالقيم التاريخية والدينية، وبين استراتيجيات السياسة الخارجية التي تراعي المصالح الوطنية والإقليمية، ما يعكس سياسة مغربية ديناميكية تجمع بين الثبات في المبادئ والمرونة في التطبيق العملي.
الكلمات المفتاحية: المغرب، مجلس السلام، غزة، القضية الفلسطينية، المسؤولية التاريخية، السياسة الخارجية، الدبلوماسية، الاستقرار الإقليمي، الحسابات الاستراتيجية.

abstract:
This study focuses on Morocco's role in supporting peace and stability in Gaza, grounded in its historical responsibility as an Arab and Islamic actor committed to the Palestinian cause. It examines how Morocco balances its ethical and political commitment to the Palestinian people with the strategic

considerations that govern its involvement amid the complex political and security dynamics of Gaza and the surrounding region.
The study also highlights the diplomatic and humanitarian approaches Morocco employs, including official initiatives, economic support, and coordination with regional and international organizations, reflecting its ambition to play a constructive mediating role. It underscores that Morocco's stance demonstrates the ability to combine adherence to historical and religious commitments with foreign policy strategies that take national and regional interests into account, illustrating a dynamic approach that seeks consistency in principles and flexibility in practical implementation.
Keywords: Morocco, Gaza Peace Council, Gaza, Palestinian cause, historical responsibility, foreign policy, diplomacy, regional stability, strategic calculations.

مقدمة:

يعد المغرب من الدول المهتمة بتحقيق أواصر الانتماء للأمة العربية والإسلامية، في جل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... وفي إطار التزام المغرب بثوابت سياسته الخارجية وأولياتها، فإن مسألة تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية، وتوطيد وشائح الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة، تعد من الثوابت التي يلتزم بها المغرب، ومن ثم التأكيد عليها بدسترتها في دستور 2011[552]، والاعتراف بالمكونين العربي الإسلامي، لكونها عنصرين أساسين في الهوية المغربية.

إن البعد العربي والإسلامي يشكل محورا أساسا في السياسة الخارجية المغربية، سواء على مستوى النص الدستوري أو على مستوى الممارسة، ويظهر هذا البعد من خلال انتماء المغرب بوصفه عضوا في جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، وتأكيده على التضامن العربي والإسلامي، والدفاع عن الوحدة العربية بغية تحقيق شراكة فاعلة، وتنمية اقتصادية قادرة على مواجهة التحديات[553].

[552] فقد تضمن تصدير دستور 2011: أن المملكة المغربية تلتزم بتعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية، توطيد وشائح الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة.

[553]. **بوكرين شفيق:"** مبدأ الشراكة في السياسة الخارجية المغربية"، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، مطبعة العارف الجديدة، الدار البيضاء، عدد 31 22 سنة 2011، ص 22

هذا الارتباط بالقضايا العربية والإسلامية، لم يكن وليد اللحظة الدستورية، بل جسد استمرارية تاريخية ممتدة عبر الزمن، فقد كان الراحل الحسن الثاني شديد الحرص على المسارعة إلى تبني القضايا الإسلامية من خلال مؤتمرات القمة، ويبقى أهم دليل على ذلك دعوته لكل أقطاب العالم الإسلامي إلى عقد مؤتمر قمة إسلامية بالرباط في 22 غشت 1969، على إثر الجريمة التي أقدم عليها الكيان الصهيوني بإحراقه للمسجد الأقصى في 21 غشت 1969، وإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي آنذاك، وإسناد الرئاسة الدائمة للجنة القدس لملك المغرب خلال انعقاد المؤتمر الإسلامي بفاس سنة 1979، اعترافا من الدول الإسلامية بجهده وحنكته وعمق اطلاعه على حيثيات قضايا العالم الإسلامي.

ومع اعتلاء محمد السادس العرش، استمرت هذه المقاربة، مع تطوير أدواتها لتتلاءم مع التحولات الدولية والإقليمية، حيث واصل المغرب دعمه للقضية الفلسطينية، مع اعتماد رؤية تجمع بين البعد المبدئي والانخراط الواقعي في النظام الدولي[554]. وفي هذا الإطار، تندرج المبادرات المغربية الأخيرة المرتبطة بمرحلة ما بعد النزاع في قطاع غزة، والتي تعكس انتقالًا من منطق الدعم السياسي إلى المساهمة العملية في جهود الاستقرار وإعادة الإعمار.

وتأتي هذه الدينامية في سياق إقليمي ودولي معقد، يتسم بإعادة تشكيل التوازنات وظهور فاعلين جدد، مما يفرض على الدول إعادة تموقعها داخل هندسة الأمن والاستقرار. ومن هنا، يسعى المغرب إلى توظيف رصيده التاريخي والدبلوماسي، خاصة من خلال رئاسته للجنة القدس، لتعزيز حضوره كفاعل وسطي قادر على الإسهام في بناء حلول مستدامة، تجمع بين الأمن والتنمية، وتستجيب لمتطلبات مرحلة ما بعد النزاعات.

وعليه، تطرح هذه التحولات تساؤلات جوهرية حول طبيعة الأدوار التي يمكن أن يضطلع بها المغرب في القضايا الإقليمية، وحدود تأثيره في ظل تعقيدات المشهد الدولي، وهو ما

554. **عبد الإله الشباكي:**" البعد الإسلامي في السياسة الخارجية المغربية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، 2012/2013، ص41.

يستدعي مقاربة تحليلية تستحضر تداخل الأبعاد التاريخية والسياسية والاستراتيجية لفهم موقع المغرب ضمن التحولات الجيوسياسية الراهنة.

وفي ظل هذه التحولات، تطرح الدراسة الإشكالية المركزية التالية:

إلى أي حد يستطيع المغرب التوفيق بين التزامه التاريخي تجاه القضية الفلسطينية، وانخراطه في الترتيبات الدولية الجديدة، بما فيها مبادرات "مجلس السلام" في غزة، دون الإخلال بتوازنه الدبلوماسي ومصالحه الاستراتيجية؟

ولتفكيك هذه الإشكالية، يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

ما هي الجذور التاريخية والدبلوماسية للدور المغربي في دعم القضية الفلسطينية؟

وكيف يوازن المغرب بين ثوابته المبدئية ومتطلبات الشراكات الدولية؟

وما هي طبيعة الحسابات الجيوسياسية التي تحكم انخراطه في مبادرات السلام؟

وإلى أي مدى يمكن للمغرب أن يلعب دور الوسيط في إعادة ترتيب التوازنات الإقليمية في مرحلة ما بعد حرب غزة؟

اعتمادًا على الإشكالية المطروحة، وتسعيًا إلى الإحاطة بمختلف أبعاد الموضوع، سيتم تناول هذه الدراسة وفق تصميم ثنائي يقوم على مستويين متكاملين. يهم المحور الأول البعد التاريخي والدبلوماسي، من خلال الوقوف على الجذور التاريخية للدور المغربي في القضية الفلسطينية، واستحضار الامتداد الرمزي والسياسي لهذا الالتزام، خاصة عبر دور لجنة القدس برئاسة محمد السادس، إلى جانب إبراز أبعاد الدبلوماسية الإنسانية للمغرب في دعم الفلسطينيين.

أما المحور الثاني، فيتعلق بالبعد الجيوسياسي، حيث سيتم تحليل الحسابات الاستراتيجية التي تؤطر انخراط المغرب في مبادرات السلام في غزة، في ظل التحولات الإقليمية والدولية التي أعقبت هجمات 7 أكتوبر 2023، وذلك من خلال دراسة موقع المغرب في خريطة التوازنات، وكيفية إدارته للتوازن بين التزاماته التاريخية ومتطلبات شراكاته الدولية، فضلًا عن استكشاف فرص قيامه بدور الوساطة والمساهمة في إعادة ترتيب التوازنات الإقليمية.

المحور الأول: الجذور التاريخية للدور المغربي في القضية الفلسطينية

يندرج فهم الدور المغربي في القضية الفلسطينية ضمن سياق تاريخي ودبلوماسي عميق، يجعل من هذا الالتزام أحد الثوابت الأساسية في السياسة الخارجية للمملكة. فالمغرب لم يتعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها مجرد ملف ظرفي أو سياسي، بل كقضية مبدئية ترتبط بالهوية العربية الإسلامية وبالشرعية التاريخية للدولة المغربية. وقد تبلور هذا الموقف منذ عهد محمد الخامس، وتكرس خلال فترة الحسن الثاني، ليواصل حضوره في عهد محمد السادس، خاصة من خلال رئاسة لجنة القدس وما يرتبط بها من أدوار سياسية وإنسانية.

وعليه، فإن تناول الجذور التاريخية والدبلوماسية لهذا الدور يقتضي الوقوف على تطور الموقف المغربي، وفهم مرتكزاته الرمزية والسياسية، وكذا آليات اشتغاله على المستويين الرسمي والإنساني.

الفقرة الأولى: الامتداد التاريخي للموقف المغربي في دعم القضية الفلسطينية والدفاع عن القدس.

تعد القضية الفلسطينية واحدة من أبرز القضايا العربية والإسلامية التي أسهمت المملكة المغربية، على امتداد تاريخها، في دعمها والدفاع عنها في مختلف المحافل الدولية. فقد قدم المغرب مساعدات مالية مهمة، إلى جانب دعم سياسي ودبلوماسي متواصل، كما عمل على توفير مختلف الوسائل الممكنة لنصرة هذه القضية والدعوة إلى دعمها.

وتعتبر القضية الفلسطينية، في الوعي العربي والإسلامي، جوهر الصراع في المنطقة[555]، الأمر الذي جعل الخطاب السياسي المغربي يؤكد باستمرار على ضرورة التوصل إلى تسوية عادلة وسلمية لهذا النزاع الذي طال أمده. ويرى المغرب أن أي عملية سلام حقيقية ينبغي أن تفضي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967[556]، بما في

[555]. **حسن محمد سيد**: "الصراع العربي الإسرائيلي ومستقبل التسوية السلمية". دار الفكر العربي، 2012، ص 200.

[556]. **Quandt, W**. B. Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict. Brookings Institution Press, 2005.

ذلك القدس، باعتبار أن تحقيق السلام والاستقرار الإقليمي والدولي يظل رهيناً بإيجاد حل عادل ودائم لهذه القضية[557]، وإلا فإن المنطقة ستظل عرضة لمزيد من التوترات والمخاطر[558].

كما أن الموقف المغربي من القضية الفلسطينية لم يكن في أي مرحلة خاضعاً لحسابات ضيقة أو ورقة للمساومات الإقليمية والدولية، بل ظل السلام بالنسبة للمملكة خياراً استراتيجياً يهدف إلى ضمان الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة[559]، وحمايتها من دوامة العنف والحروب. ويظل تحقيق هذا السلام مرتبطاً بالمسار التفاوضي، باعتباره السبيل الوحيد للوصول إلى حل واقعي يحظى بتوافق المجتمع الدولي، ويستند أساساً إلى حل الدولتين[560].

وقد ارتبطت السياسة الخارجية المغربية بمجموعة من الثوابت التاريخية الراسخة التي كان لها تأثير واضح في صياغة مواقف المملكة وتحركاتها الدبلوماسية. وتتجسد هذه الثوابت في الدستور المغربي وفي المواقف التاريخية للمملكة، كما أثرت في العديد من محددات السياسة الخارجية المغربية، خاصة فيما يتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية. ويستند هذا الموقف إلى مجموعة من المرتكزات الأساسية، من أبرزها حينما بادر السلطان مولاي يوسف مبكرا الى الاحتجاج بشدة على وعد بلفور منذ سنة 1918، كما كان السلطان المغفور له محمد الخامس من بين رؤساء الدول القلائل الذين احتجوا ونددوا بالتوصية الأممية الواردة بشأن تقسيم فلسطين، وذلك بتاريخ 19 نونبر 1947[561].

https://bit.ly/3PalQuandt

557. **Shlaim, A**. The Iron Wall: Israel and the Arab World. W.W. Norton, 2014. https://bit.ly/3Shlaim

558. **Amro, N**. The Moroccan Support of the Palestinian Issue (1947–1974). Alustath Journal for Human and Social Sciences, 2017, pp 61–78. https://bit.ly/3PalAmro

559. Pennell, C. R. Morocco: From Empire to Independence. Oneworld Publications, 2013. https://bit.ly/3Pennell

560. **الزغبي محمد: "** تسوية الصراع العربي الإسرائيلي في ظل الشرعية الدولية. دار الفكر، 2016، ص 150–160.

561. **الجناتي الادريسي عبد الحق: "** دور المغرب في انطلاق مسلسل السلام العربي-الإسرائيلي"، مجلة المغربية للدراسات الدولية، العدد الأول، ماي 1998، ص 6.

ومنذ اندلاع حرب يونيو 1967 بين الدول العربية وإسرائيل، برز المغرب كأحد الفاعلين العرب الذين احتضنوا النقاشات السياسية والدبلوماسية حول القضية الفلسطينية، حيث شكلت هذه القضية مكوناً أساسياً في الخطاب الرسمي للدولة المغربية[562]. فقد لعب الملك الراحل الحسن الثاني دوراً مهماً في إبراز البعد العربي للقضية الفلسطينية، كما ساهمت النخب السياسية المغربية، خاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال،[563] في تبني خطاب القومية العربية الذي جعل من الدفاع عن فلسطين أحد مرتكزات السياسة الخارجية للمغرب[564].

وفي هذا السياق، استضافت المملكة عدداً من الاجتماعات والقمم العربية والإسلامية التي خُصصت للتشاور حول تطورات القضية الفلسطينية وسبل دعمها على المستويين الإقليمي والدولي.

ومن أبرز هذه المحطات انعقاد اجتماع إسلامي مهم في الرباط سنة 1969، في أعقاب حادث إحراق المسجد الأقصى، وهو الاجتماع الذي مهد لاحقاً لتأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي سنة 1972، كما أفضى إلى إنشاء لجنة القدس التي تولّى رئاستها الملك الحسن الثاني، واستمرت هذه المسؤولية بعده في عهد الملك محمد السادس [565].كما شهدت العاصمة الرباط محطة دبلوماسية بارزة سنة 1974 عندما اعترف مؤتمر القمة العربية الثامن بالرباط بـ منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وهو قرار شكّل منعطفاً مهماً في مسار القضية الفلسطينية على الصعيد العربي والدولي[566].

---

[562]. **عبد الله محمد**: "العلاقات العربية-الإسرائيلية: دراسة في الصراع والتسوية". مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 90.

[563]. **بنعيسى محمد:** "الدبلوماسية المغربية والقضية الفلسطينية"، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 2002، ص 91.

[564]. **بوزوبع عبد الكريم**: "السياسة الخارجية المغربية: الثوابت والمتغيرات". مرجع سابق ص 95.

[565]. **عبد الإله الشباكي:**" البعد الإسلامي في السياسة الخارجية المغربية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، 2014/2013، ص 128.

[566]. **حمدان عبد الله:** "القضية الفلسطينية: تطورها التاريخي وأبعادها السياسية". دار الشروق، 2005، ص 180.

وفي سياق تطور العلاقات العربية–الإسرائيلية، برز الدور الدبلوماسي للمغرب في عدد من المبادرات المرتبطة بعملية السلام. فعلى الرغم من الجدل الذي رافق الدور غير المعلن الذي قام به الملك الحسن الثاني في الاتصالات التي سبقت اتفاقية كامب ديفيد سنة 1978، فإن هذا الدور لم يؤثر في السردية الرسمية المغربية الداعمة للقضية الفلسطينية[567].

وفي سنة 1981 عقدت قمة فاس الأولى بدعم من المغرب والأردن، حيث تم التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وذلك في إطار السعي إلى الوصول إلى حل شامل للصراع يقوم على أساس الحق والعدل. وفي عام 1982 انعقدت قمة فاس الثانية التي شهدت طرح أول مشروع عربي متكامل للسلام، حيث أقر هذا المشروع مبدأ إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس[568].

كما عرف الملك الراحل الحسن الثاني، رحمه الله، بعلاقته الوثيقة مع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، حيث كان يعتبره رمزاً للمقاومة والصمود.وفي سنة 1988 أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية، خلال اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، قيام الدولة الفلسطينية، وكان المغرب من بين أوائل الدول التي اعترفت بها[569].

ومع توقيع اتفاقية أوسلو سنة 1993 بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بدأت مرحلة جديدة في السياسة المغربية تجاه إسرائيل، حيث شرع المغرب في توثيق قنوات الاتصال مع تل أبيب بشكل علني عبر افتتاح مكاتب اتصال متبادلة بين الرباط وتل أبيب. وفي سنة 1994 احتضنت مدينة الدار البيضاء قمة اقتصادية عربية–إسرائيلية، في خطوة اعتبرت آنذاك مؤشراً على انخراط المغرب في مسار السلام الإقليمي[570].

---

567. **الزغبي محمد**: "تسوية الصراع العربي الإسرائيلي في ظل الشرعية الدولية". دار الفكر، 2016، ص 160.

568. **الزغبي محمد:** نفس المرجع، ص180.

569. **بوزوبع عبد الكريم: "**السياسة الخارجية المغربية: الثوابت والمتغيرات". مرجع سابق ص 95.

570. **عبد الإله الشباكي:**" البعد الإسلامي في السياسة الخارجية المغربية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، 2012/2013، ص41.

ومع تولي الملك محمد السادس الحكم سنة 1999، استمرت المملكة في تأكيد دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مقاربة دبلوماسية براغماتية في علاقاتها الدولية. ففي سنة 2002 قرر المغرب إغلاق مكتب الاتصال مع إسرائيل احتجاجاً على الاجتياح الإسرائيلي لمدينة جنين في الضفة الغربية، في موقف عكس استمرار الارتباط السياسي والرمزي للقضية الفلسطينية في السياسة الخارجية المغربية[571].

غير أن التحولات الإقليمية والدولية التي أعقبت أحداث هجمات 11 سبتمبر 2001 وما تبعها من الحرب العالمية على الإرهاب، إلى جانب الهجمات الإرهابية التي شهدتها مدينة الدار البيضاء سنة 2003، إضافة إلى تصاعد أهمية قضية الصحراء في الدبلوماسية المغربية، أدت إلى إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية للمملكة. فقد أصبحت قضية الصحراء تشغل حيزاً متزايداً من الجهود الدبلوماسية المغربية، خاصة مع توجه المغرب نحو تعزيز حضوره داخل القارة الإفريقية والسعي إلى توسيع شبكة تحالفاته الدولية[572].

كما أن انخراط المغرب في عدد من الأطر الاقتصادية والدبلوماسية الدولية، مثل اتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية، وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة سنة 2004، أسهم بدوره في إعادة صياغة أولويات السياسة الخارجية المغربية. ومع ذلك، ظل المغرب يحافظ على موقفه التقليدي الداعم للقضية الفلسطينية، وهو ما يتجلى في البيانات الرسمية ومواقف الإدانة أو الدعم التي تصدر في فترات التوتر، كما حدث خلال الأحداث التي شهدها المسجد الأقصى سنة 2017[573].

---

[571]. **المختار مطيع**: "بعض مؤشرات الدبلوماسية المغربية في ظل "النظام العالمي الجديد"، ضمن: أشغال ندوة القانون والممارسة بالمغرب، كلية الحقوق، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 1994، ص 68.

[572] .**Amrani, Youssef**. "Morocco's African Policy: A Strategic Depth." Mediterranean Politics, 2018.p34.

[573]. **أمال الحواسني:"** السياسة الخارجية المغربية في ضوء دستور 2011: دراسة تحليلية للأدوات والاولويات"، اطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، 2017، ص59.

وهكذا يمكن القول إن الموقف المغربي من القضية الفلسطينية تشكل عبر مسار تاريخي طويل تداخلت فيه الاعتبارات القومية والدينية مع الحسابات الدبلوماسية والاستراتيجية، وهو ما جعل السياسة المغربية تجاه هذا الملف تجمع بين الالتزام التاريخي بدعم القضية الفلسطينية والانخراط في ديناميات النظام الإقليمي والدولي المتغيرة.

الفقرة الثانية: الأبعاد السياسية والدينية لرئاسة المغرب لـ لجنة القدس.

تكتسي رئاسة المغرب لـ لجنة القدس أهمية خاصة، بالنظر إلى تداخل أبعادها السياسية والدينية في آن واحد، حيث لا تقتصر على مجرد موقع رمزي، بل تعكس دورًا استراتيجيًا في الدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية بمدينة القدس. وتستمد هذه الرئاسة مشروعيتها من المكانة الدينية التي يحظى بها محمد السادس بصفته أميرًا للمؤمنين، ومن الحضور الدبلوماسي للمغرب داخل المحافل الدولية، مما يمنحه القدرة على التوفيق بين الالتزام المبدئي بالقضية الفلسطينية والانخراط الواقعي في آليات العمل الدولي، بما يعزز جهوده في حماية الهوية الحضارية والدينية للقدس

1: البعد السياسي لرئاسة لجنة القدس ودورها في تعزيز المكانة الدولية للمغرب

تعد رئاسة المغرب لـ لجنة القدس إحدى الركائز الأساسية التي تعكس تموقعه داخل النسقين العربي والإسلامي، وتمنحه هامشاً مهماً في التأثير على قضايا ذات حساسية جيوسياسية عالية، وعلى رأسها قضية القدس. فهذه الرئاسة، التي يتولاها الملك محمد السادس، ليست مجرد موقع رمزي، بل تُترجم إلى دور سياسي فعلي يتجلى في الدفاع عن الوضع القانوني والتاريخي للمدينة في المحافل الدولية، خاصة داخل المنظمات متعددة الأطراف[574].

وتبرز أهمية هذا الدور في قدرة المغرب على التوفيق بين مرجعيات متعددة، حيث يجمع بين الانتماء العربي والإسلامي من جهة، والانفتاح على الشركاء الدوليين من جهة أخرى. هذا التوازن يسمح له بممارسة ما يمكن تسميته بـ"الدبلوماسية الهادئة"، التي تقوم على بناء التوافقات

[574]. **محمد بنحمزة**: "الدبلوماسية المغربية وقضية القدس"، مجلة السياسة الدولية، عدد خاص، 2018. ص 34.

بدل التصعيد، وهو ما يمنحه مصداقية في لعب أدوار الوساطة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر[575].

كما أن رئاسة لجنة القدس تسهم في تعزيز القوة التفاوضية للمغرب في قضايا أخرى ذات أولوية استراتيجية، إذ تتيح له توظيف هذا الدور في بناء تحالفات سياسية مرنة، وتوسيع شبكة علاقاته الدولية. وفي هذا السياق، تصبح قضية القدس أداة من أدوات الحضور الدولي، دون أن تفقد بعدها المبدئي المرتبط بالدفاع عن الحقوق الفلسطينية[576].

غير أن هذا الدور السياسي يظل محكوماً بجملة من التحديات، من أبرزها تزايد التعقيد في موازين القوى الإقليمية، وتعدد الفاعلين المتدخلين في ملف القدس، إضافة إلى محدودية التأثير في ظل غياب إرادة دولية حاسمة لفرض تسوية عادلة. ومع ذلك، يظل المغرب قادراً على الحفاظ على موقعه كفاعل متوازن، يسعى إلى الجمع بين الواقعية السياسية والالتزام المبدئي.

2: البعد الديني والرمزي لرئاسة لجنة القدس في حماية المقدسات

يرتكز الدور الذي يضطلع به المغرب في رئاسة لجنة القدس على بعد ديني وروحي عميق، يتجاوز الحسابات السياسية الضيقة ليصل إلى مستوى الرمزية الحضارية. فمدينة القدس تمثل أحد أهم المراكز الدينية في العالم، وتضم المسجد الأقصى، الذي يشكل رمزاً مركزياً في الوعي الإسلامي، ما يجعل أي مساس به ذا أبعاد تتجاوز الجغرافيا إلى العقيدة والهوية.

في هذا الإطار، يكتسب دور الملك محمد السادس، بصفته "أمير المؤمنين"، أهمية خاصة، إذ يمنحه هذا اللقب شرعية دينية في الدفاع عن المقدسات، ويضفي على التحرك المغربي بعداً رمزياً يعزز من قبوله داخل العالم الإسلامي. هذا البعد ينعكس في الخطاب

---

[575]. **عبد الإله الشباكي**:" البعد الإسلامي في السياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق، 124.

[576]. **محمد الخالد:** " دور ملك المغرب في الدفاع عن القدس"، منتدى عمان للدراسات، أبريل 2022، الرابط الالكتروني للطلاع: https://urli.info/1slnE

الرسمي الذي يربط بين حماية القدس والحفاظ على التعدد الديني والتعايش السلمي، باعتبار المدينة فضاءً مشتركاً للديانات السماوية[577].

ويتعزز هذا التوجه من خلال مضامين نداء القدس[578]، الذي شكل مرجعية دينية وأخلاقية في الدفاع عن الطابع الروحي للمدينة، حيث أكد على ضرورة صيانة هوية القدس باعتبارها تراثاً إنسانياً مشتركاً، وضمان حرية الولوج إلى الأماكن المقدسة لأتباع الديانات الثلاث. ويعكس هذا النداء البعد الحضاري للدور المغربي، القائم على ترسيخ قيم الحوار والتسامح، وتحصين المدينة من منطق الصراع الديني.

كما يتجلى هذا الدور في الجهود المبذولة للحفاظ على الهوية الحضارية للقدس، من خلال دعم المؤسسات الدينية والتعليمية، وتمويل مشاريع تهدف إلى صيانة المعالم التاريخية، ومواجهة محاولات طمس الطابع العربي والإسلامي للمدينة. ويفهم هذا التوجه في إطار "القوة الناعمة" التي يوظفها المغرب، حيث يسعى إلى التأثير عبر الأدوات الثقافية والدينية بدل الاقتصار على الوسائل السياسية التقليدية[579].

كما تعمل لجنة القدس[580] كآلية مؤسساتية تهدف إلى حماية المقدسات ودعم صمود السكان في القدس، وذلك من خلال مجموعة من الأدوات العملية التي تجمع بين العمل الدبلوماسي والميداني. ومن أبرز هذه الأدوات تمويل مشاريع تنموية في مجالات الإسكان، والتعليم، والصحة، إضافة إلى دعم المبادرات الاجتماعية التي تعزز الوجود الفلسطيني داخل المدينة.

---

577. **عبد الإله الشباكي**:" البعد الإسلامي في السياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق، ص: 23.

578. **نداء القدس**: وثيقة مشتركة بين الملك محمد السادس والبابا فرنسيس، الرباط، بتاريخ: 30 مارس 2019، ويشكل نداء القدس مرجعية دينية وإنسانية في الدفاع عن الطابع الروحي للمدينة.

579. " "نداء القدس" ... نجاح لإمارة المؤمنين وفشل للإتحاد العالمي لعلماء المسلمين" مقال منشور في جريدة العمق بتاريخ 03 ابريل 2019، الرابط الالكتروني للمقال: https://urli.info/1sjX8

580. تشكلت لجنة القدس سنة 1975 في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، بهدف حماية المدينة المقدسة وصيانة موروثها الديني والحضاري (الموقع الرسمي لوكالة بيت مال القدس الشريف، 2026).

كما تلعب اللجنة دوراً مهماً في تتبع الانتهاكات التي تطال المقدسات، ورفعها إلى الهيئات الدولية المختصة، في إطار الدفاع عن الوضع القانوني للقدس باعتبارها أرضاً محتلة وفق قرارات الشرعية الدولية. ويعكس هذا الدور محاولة للانتقال من الخطاب السياسي إلى الفعل الميداني، بما يحقق أثراً ملموساً على أرض الواقع.

ومع ذلك، تواجه اللجنة تحديات بنيوية تحد من فعالية تدخلها، من أبرزها محدودية الموارد مقارنة بحجم التحديات، وتعقيد البيئة السياسية التي تتحرك فيها، إضافة إلى ضعف التنسيق الدولي في بعض الأحيان. كما أن تسارع الأحداث الميدانية يفرض إيقاعاً يصعب مجاراته بالآليات التقليدية للعمل المؤسساتي.

في المقابل، تبرز آفاق تطوير هذا الدور من خلال تعزيز الشراكات الدولية، وتوسيع نطاق العمل ليشمل فاعلين غير حكوميين، وتبني مقاربات مبتكرة في حماية التراث الثقافي والديني. كما يمكن للمغرب، من خلال رئاسته للجنة، أن يدفع نحو بلورة استراتيجية أكثر شمولاً، تجمع بين الأبعاد السياسية والدينية والتنموية، بما يعزز من فعالية الجهود المبذولة في حماية المقدسات وضمان استمرارية الهوية التاريخية للقدس.

الفقرة الثالثة: الدبلوماسية الإنسانية للمغرب في دعم الفلسطينيين

تعد الدبلوماسية الإنسانية أحد الأبعاد المتقدمة في السياسة الخارجية لـ المغرب، حيث لم يعد دور الدولة مقتصراً على التحرك السياسي والدبلوماسي التقليدي، بل امتد ليشمل آليات إنسانية وتنموية تستهدف دعم الشعوب في أوضاع الأزمات، وعلى رأسها الشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق، يبرز التوجه المغربي نحو توظيف العمل الإنساني كأداة موازية لتعزيز حضوره الدولي، وترسيخ التزامه التاريخي بالقضية الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بمدينة القدس[581].

[581]. **العلوي حسن**: "السياسة الخارجية المغربية: الأبعاد الإنسانية والتنموية". الرباط مجلة REMALD 2019، ص 210.

وتتجلى هذه الدبلوماسية الإنسانية في مبادرات رسمية متعددة، تقودها مؤسسات الدولة، وعلى رأسها لجنة القدس التي يترأسها الملك محمد السادس، إلى جانب الذراع التنفيذي لها، وكالة بيت مال القدس الشريف. حيث تعمل هذه الأخيرة على تنفيذ مشاريع ميدانية ذات طابع اجتماعي وإنساني، تشمل دعم قطاعات التعليم والصحة والإسكان، إضافة إلى تمويل برامج تستهدف الفئات الهشة، مثل الأيتام والنساء. كما تسهم هذه المبادرات في تعزيز صمود السكان الفلسطينيين داخل القدس، من خلال تحسين ظروفهم المعيشية، والحفاظ على النسيج الاجتماعي للمدينة[582].

وتعكس هذه الجهود مقاربة شمولية تتجاوز الطابع الإغاثي الظرفي، لتندرج ضمن رؤية تنموية مستدامة، تسعى إلى إحداث أثر طويل الأمد. فالمغرب لا يكتفي بتقديم مساعدات إنسانية عاجلة، بل يعمل على دعم مشاريع هيكلية تُسهم في تثبيت الوجود الفلسطيني، ومواجهة محاولات التهجير أو تغيير الطابع الديمغرافي للمدينة. كما يتم ذلك في إطار احترام المرجعيات الدولية، والتأكيد على الوضع القانوني للقدس باعتبارها أرضاً محتلة وفق قرارات الشرعية الدولية[583].

من جهة أخرى، تبرز الدبلوماسية الإنسانية المغربية قدرتها على الجمع بين البعد الرسمي والبعد الميداني، حيث يتم التنسيق بين المؤسسات الحكومية والفاعلين المدنيين، إضافة إلى الانفتاح على الشراكات الدولية. ويمنح هذا التوجه للمغرب مصداقية أكبر، باعتباره فاعلاً يسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة على الأرض، بعيداً عن الاكتفاء بالمواقف السياسية أو الخطابات الرمزية. فيما يلي أبرز المبادرات والمساعدات الإنسانية المغربية للفلسطينيين في عهد الملك محمد السادس[584].

---

582. مهام وكالة بيت مال القدس الشريف، الرابط الالكتروني: https://urli.info/1mYTg .

583. **عبد الإله الشباكي**:" البعد الإسلامي في السياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق، ص: 89.

584. **عبد الغني الباهي:** " الدعم السياسي والمادي المغربي للقضية الفلسطينية: الحصيلة والافاق"، مجلة المعرفة، العدد 18 غشت 2024، ص 649.

خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2005، أطلق المغرب برامج دعم اجتماعي مبكرة عبر وكالة بيت مال القدس الشريف، حيث شملت هذه المبادرات تمويل مدارس ومراكز صحية في القدس، إضافة إلى تقديم مساعدات غذائية للأسر المحتاجة. وقد مثلت هذه المرحلة بداية الدعم المغربي الممنهج للشعب الفلسطيني، مع التركيز على التعليم والصحة كركيزتين أساسيتين لدعم صمود المقدسيين في مواجهة التحديات اليومية.

ففي عام 2009، وبعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وجه الملك محمد السادس إرسال مساعدات طبية وغذائية عاجلة شملت أدوية ومعدات طبية أساسية، بالإضافة إلى المواد الغذائية الضرورية للأسر المتضررة. وقد كانت هذه المبادرة تجسيدًا للتضامن المغربي العميق مع الفلسطينيين في أوقات الأزمات العسكرية، بما يعكس حس المسؤولية الإنسانية للمملكة[585].

وبحلول عام 2012، توسعت الجهود المغربية لتشمل تمويل مشاريع اجتماعية لفائدة المقدسيين، خاصة في مجالي التعليم والإسكان، مع توسيع برامج دعم الطلبة. وقد ساهم هذا التمويل في تعزيز فرص التعلم وتحسين البنية التحتية في القدس، ما يعكس اهتمام المغرب المستمر بالجانب التنموي والاجتماعي للمدينة[586].

وفي عام 2014، وبعد الحرب على غزة، أرسل المغرب مساعدات إنسانية عاجلة تضمنت إنشاء مستشفى ميداني مغربي بالإضافة إلى مواد غذائية وطبية مهمة. وقد شكل هذا التدخل مثالًا على قدرة المغرب على تقديم دعم سريع وفعال للفلسطينيين في ظل الظروف الصعبة، مؤكداً على دوره كفاعل إنساني موثوق به[587].

---

[585]. **عبد الغني الباهي**: " الدعم السياسي والمادي المغربي للقضية الفلسطينية: نفس المرجع.

[586]. منذ احداث وكالة بيت مال القدس تحرص الوكالة، في إطار ما يخوله لها نظامها الأساسي من اختصاصات، على تعبئة كل الموارد والإمكانات المادية المُتاحة واستثمارها في دعم القطاعات الاجتماعية كالتعليم والإعمار والصحة والتجارة والزراعة، والثقافة والشباب والرياضة، والنهوض ببرامج التنمية البشرية بالقدس والتنشيط المجتمعي، والمساعدة الاجتماعية للفئات في وضعية صعبة.

[587]. **بنعيسى محمد**: "الدبلوماسية المغربية والقضية الفلسطينية"، مرجع سابق ص 87.

أما عام 2017 شهد تكثيف المغرب دعمه للمؤسسات المقدسية، من خلال مشاريع ترميم المسجد الأقصى ومحيطه، في ظل التوترات التي شهدتها المدينة، مع تعزيز الدعم المالي للمؤسسات التعليمية والدينية والصحية. وقد شكل هذا الدعم جزءاً من استراتيجية المملكة للحفاظ على الهوية المقدسية وتعزيز صمود السكان المحليين. وفي 2019، أطلق المغرب برامج لدعم التمكين الاقتصادي للنساء والشباب في القدس، عبر مشاريع مدرة للدخل ممولة مباشرة من المملكة. وقد ساعدت هذه البرامج على تعزيز القدرة الاقتصادية للفلسطينيين، مع التركيز على دعم الفئات الأكثر هشاشة وتشجيع الاستقلالية الاقتصادية[588].

خلال عام 2021، وبعد التصعيد العسكري في غزة، وجه الملك محمد السادس إرسال مساعدات إنسانية عاجلة شملت أطناناً من المواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية، لتلبية الاحتياجات الطارئة للسكان المتضررين. وقد أبرزت هذه المبادرة استمرار الالتزام المغربي بالدفاع عن حقوق الفلسطينيين ودعم صمودهم في الظروف الصعبة.

في 2022، استمر المغرب في دعم المشاريع الاجتماعية في القدس، خاصة في مجالات التعليم والرعاية الصحية، من خلال تمويل مباشر ومستدام للمؤسسات الفلسطينية. وقد ساهم هذا الدعم في تحسين الخدمات الأساسية للمواطنين وتعزيز البنية التحتية الحيوية للمدينة[589].

ومع حلول عام 2023، أرسل المغرب مساعدات إنسانية عاجلة إلى غزة بتعليمات ملكية، تضمنت مواد غذائية وأدوية ومستلزمات طبية، لفائدة السكان المتضررين من الأحداث الطارئة. وقد شكل هذا التدخل تأكيدًا على التضامن الدائم للمملكة مع الفلسطينيين في مواجهة الأزمات.[590]

---

[588]. **عبد الإله الشباكي**:" البعد الإسلامي في السياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق، ص: 90.

[589]. **عبد الغني الباهي:** " الدعم السياسي والمادي المغربي للقضية الفلسطينية: الحصيلة والافاق"، مرجع سابق، 649.

[590]. وكالة بيت مال القدس الشريف، حصيلة مشاريع الوكالة في القدس 2023 . https://bit.ly/3QudsBmaq

وخلال الفترة من 2024 إلى 2025، واصل المغرب برامجه التنموية عبر وكالة بيت مال القدس الشريف، مع التركيز على دعم صمود المقدسيين وتمويل مشاريع الإسكان والتعليم والصحة، بما يعكس استمرار الالتزام المغربي طويل المدى بالقضية الفلسطينية وحرص المملكة على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في القدس المحتلة[591].

المحور الثاني: الحسابات الجيوسياسية للدور المغربي في "مجلس السلام" في غزة

يندرج تحليل الدور المغربي في مبادرات السلام في غزة ضمن سياق جيوسياسي معقد تحكمه تحولات متسارعة على مستوى منطقة الشرق الأوسط، خاصة في أعقاب هجمات 7 أكتوبر 2023 وما تلاها من تداعيات أمنية وسياسية أعادت طرح سؤال إعادة ترتيب التوازنات الإقليمية[592]. ففي هذا السياق، لم يعد الانخراط في جهود السلام يقتصر على البعد الإنساني أو الدبلوماسي التقليدي، بل أصبح مرتبطًا بحسابات استراتيجية دقيقة تراعي منطق المصالح والتحالفات الدولية.

ومن هذا المنطلق، يسعى المغرب إلى توظيف موقعه الجيوسياسي وعلاقاته المتوازنة مع مختلف الفاعلين، بما في ذلك شركاؤه في مجلس التعاون الخليجي وعلاقاته مع القوى الدولية، لتعزيز حضوره في مبادرات السلام، خاصة في ظل انخراطه في ديناميات جديدة أفرزتها اتفاقيات أبراهام. وعليه، فإن فهم هذه الحسابات يقتضي الوقوف على طبيعة التوازنات التي يسعى المغرب إلى تحقيقها، وحدود هذا الدور في ظل بيئة إقليمية شديدة التعقيد.

الفقرة الاولى: موقع المغرب في خريطة التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

عند استجلاء ملامح السياسة الخارجية المغربية تجاه العالم العربي، يتضح أنها تستند إلى مجموعة من المحددات المتداخلة، تشمل البعد الجغرافي والثقافي واللغوي والديني، فضلًا

---

591. "الملك محمد السادس يأمر بتوزيع مساعدة إنسانية لسكان غزة والقدس الشريف"، مقال منشور في جريدة هسبريس الالكترونية بتاريخ: 12 مارس2024، على الرابط الالكتروني التالي: https://urli.info/1mRQO

592. **إبراهيم حميدي**: " الشرق الأوسط بعد "7 أكتوبر"... خريطة جديدة وخاسر أكبر"، مركز مجلة، 05 أكتوبر 2025، الرابط الالكتروني: https://urli.info/1mYXk

عن الامتداد التاريخي الذي سبق مرحلة الاستقلال. فقد تعززت هذه الروابط منذ خطاب محمد الخامس بطنجة سنة 1947، الذي أكد فيه على الانتماء العربي الإسلامي للمغرب ودعمه لفكرة العمل العربي المشترك، وهو ما تجسد لاحقًا بانضمام المغرب إلى جامعة الدول العربية سنة 1958، والتنصيص في دستور 1961 على الهوية العربية الإسلامية للمملكة[593].

ورغم التباينات التي عرفها النظام العربي خلال ستينيات القرن الماضي، خاصة بين الأنظمة الملكية المحافظة بقيادة المملكة العربية السعودية والأنظمة الجمهورية التقدمية بزعامة مصر في عهد جمال عبد الناصر، فقد حرص المغرب على تعزيز حضوره داخل المنظومة العربية، سواء من خلال استضافة مؤتمرات القمة العربية أو عبر رعاية اللقاءات التصالحية بين الدول العربية، خاصة في عهد الحسن الثاني، الذي اضطلع بدور بارز في تقريب وجهات النظر بين القادة العرب[594].

كما تميزت الدبلوماسية المغربية بنهجها القائم على الاعتدال والوساطة، حيث سعت إلى الحد من النزاعات العربية وتخفيف حدة التوترات، سواء في إطار مؤتمرات القمة أو من خلال احتضان لقاءات المصالحة، وهو ما تجلى بوضوح خلال الأزمة اللبنانية، خاصة في سياق مؤتمر الدار البيضاء سنة 1989. ويعكس هذا التوجه أيضًا تبني المغرب لسياسة الحوار في التعاطي مع القضية الفلسطينية، عبر دعم المساعي السلمية بين مختلف الأطراف[595].

ولم يقتصر دعم المغرب للقضايا العربية على الجانب الدبلوماسي، بل امتد إلى البعد العسكري، حيث شارك في دعم الجبهات العربية عبر إرسال تجريدات عسكرية إلى الجولان وسيناء خلال حرب أكتوبر 1973. كما عمل على الدفع نحو تسوية سلمية للقضية الفلسطينية

---

593. **المنوني محمد**: "محمد الخامس: الملك والمقاومة". الرباط: منشورات كلية الآداب، سنة 1998، ص 210.

594. **عبد الله العروي**: "مجمل تاريخ المغرب". المركز الثقافي العربي، سنة 1996، ص 360.

595. **بوكرين شفيق**:" مبدأ الشراكة في السياسة الخارجية المغربية"، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، مطبعة العارف الجديدة، الدار البيضاء، عدد 31 22 سنة 2011، ص 22.

من خلال المفاوضات المباشرة، وهو ما تجسد في رئاسة لجنة القدس من طرف الملك الحسن الثاني منذ إنشائها سنة 1977 في إطار منظمة التعاون الإسلامي.

ومع مطلع الألفية الثالثة، عرفت الدبلوماسية المغربية دينامية متجددة في ظل حكم محمد السادس، حيث تم تعزيز الحضور المغربي في العالم العربي، مع إيلاء أهمية متزايدة للبعد الاقتصادي إلى جانب السياسي، من خلال تطوير العلاقات الثنائية وتوسيع مجالات التعاون، مع الاستمرار في دعم القضية الفلسطينية باعتبارها قضية مركزية في السياسة الخارجية للمملكة[596].

وفي هذا السياق، ارتكزت السياسة الخارجية المغربية تجاه العالم العربي على تعزيز التعاون الاقتصادي وتوسيع دائرة الاستثمارات، ودعم مبادرات السلام العربية، وتبني مواقف توافقية إزاء القضايا الإقليمية، وهو ما أكده الملك محمد السادس في خطابه الموجه إلى القمة العربية بالخرطوم سنة 2006، حيث دعا إلى إرساء تعاون عربي قائم على العمل المشترك ورؤية واقعية. ورغم هذه الجهود، يظل التعاون الاقتصادي العربي البيني محدودًا مقارنة مع مناطق أخرى، باستثناء بعض المبادرات مثل اتفاق أكادير، إضافة إلى الاستثمارات والقروض الميسرة[597].

وفي موازاة ذلك، تكتسي العلاقات بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي طابعًا استراتيجيًا متقدمًا، يقوم على تقارب سياسي واضح وتنسيق مستمر بشأن القضايا الإقليمية[598]، خاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وأمن المنطقة. وقد تجسد هذا التقارب في دعم دول الخليج للوحدة الترابية للمغرب، وهو ما يعكس عمق الشراكة السياسية بين الجانبين. كما شهدت

---

596. فقد تضمن تصدير دستور 2011: أن المملكة المغربية تلتزم بتعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية، توطيد وشائج الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة.

597. **عبد الإله الشباكي:** "البعد الإسلامي في السياسة الخارجية المغربية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، 2012/2013، ص41.

598. **زكرياء عبد الله**. العلاقات المغربية الخليجية: الأبعاد الاستراتيجية والتحديات الراهنة. الرباط: REMALD، 2017، ص 88.

هذه العلاقات تطورًا ملحوظًا على المستوى الاقتصادي، من خلال الاستثمارات الخليجية في قطاعات حيوية كالسياحة والعقار والطاقة، إضافة إلى الدعم المالي الذي قدمته هذه الدول للمغرب في إطار شراكات استراتيجية، خاصة منذ سنة 2011.

وفي هذا السياق، برزت محطة مفصلية تمثلت في دعوة دول مجلس التعاون الخليجي للمغرب سنة 2011 للانضمام إلى هذا التكتل الإقليمي، في خطوة عكست مستوى الثقة والتقارب السياسي بين الطرفين، رغم أن هذه المبادرة لم تترجم إلى عضوية كاملة، إلا أنها فتحت المجال أمام إرساء نموذج شراكة متميزة[599]. كما تعزز هذا المسار من خلال انعقاد القمة المغربية الخليجية بمدينة الرياض سنة 2016، والتي شكلت لحظة بارزة في مسار العلاقات، حيث تم التأكيد على وحدة المواقف وتكثيف التنسيق في مختلف القضايا الإقليمية والدولية[600].

وفي هذا الإطار، ألقى الملك محمد السادس خطابًا هامًا خلال القمة، شدد فيه على متانة العلاقات المغربية الخليجية، وضرورة الارتقاء بها إلى مستوى شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد، تقوم على التضامن الفعلي والتكامل الاقتصادي، مع التأكيد على وحدة المصير والمصالح المشتركة، في مواجهة التحديات الأمنية والسياسية التي تعرفها المنطقة. وبذلك، تعكس هذه المحطات دينامية متقدمة في العلاقات المغربية الخليجية، قائمة على التوازن بين البعد السياسي والاقتصادي، وعلى رؤية استراتيجية مشتركة لمواجهة التحولات الإقليمية والدولية[601].

---

[599]. **عائشة العيدوني:** "المغرب ودول الخليج"، تقرير منشور في التقرير الاستراتيجي لسنة 2021/2019، العدد 12من طرف مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، ص 268.

[600]. " جلالة الملك يشارك بالرياض في القمة المغربية الخليجية ويقوم جلالته بزيارات أخوة وعمل لعدد من دول المنطقة"، بلاغ منشور في "البوابة الوطنية "، بتاريخ: 18 أبريل، 2016.

[601]. **د محسن الندوي**: "أهمية الشراكة الاستراتيجية بين المغرب ودول مجل التعاون الخليجي". مقال منشور في المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية. العدد 22 فبراير 2022، المجلد الخامس. ص 29.

وقدم الملك محمد السادس تحليلًا جيوسياسيًا وضع من خلاله رؤساء الدول العربية والمجتمع الدولي أمام مسؤولياتهم بشأن مستقبل الشعوب العربية، في حال غياب عمل مشترك لمواجهة مخططات أولئك الذين يسعون لإضعاف هذه الدول عبر زعزعتها وإحداث تفككها، من أجل السيطرة على مواردها وكسر ديناميكياتها التنموية والاجتماعية–الاقتصادية هذه المؤامرة ضد العالم العربي ومحيطه المباشر وامتداداته الجيوسياسية قائمة، وقد رسم الملك صورة واضحة عنها وشرح أساليبها. فهي مؤامرة عالمية تتحرك أحيانًا من خلال الآليات الحكومية، وتستخدم في كثير من الأحيان المنظمات الدولية، وتفعّل أدواتها وأذرعها داخل وخارج الدول المعنية، ولكن دائمًا بهدف واحد زعزعة استقرارها من أجل السيطرة عليها أو حتى إخضاعها[602].

فخطاب الرياض، من جانبه، يحذر من ضرورة الوعي الجماعي بالمؤامرة التي تستهدف على وجه الخصوص دول الخليج العربي في محيطها الإقليمي، والمغرب في وحدته الترابية وامتداده القاري. إنها دعوة في الوقت المناسب، بعد التشخيص الدقيق، أن توفر، من خلال الوحدة وتوحيد الجهود المشتركة، العلاج اللازم لمواجهة هذا الخطر الذي يهدد الجميع.

الفقرة الثانية: إدارة التوازن بين الالتزام التاريخي تجاه القضية الفلسطينية ومتطلبات الشراكات الدولية

يشكل موضوع إدارة التوازن بين الالتزام التاريخي تجاه القضية الفلسطينية ومتطلبات الشراكات الدولية أحد أبرز المداخل التحليلية لفهم تطور السياسة الخارجية المغربية في السياق الدولي الراهن. فالمغرب، بحكم موقعه الجيوسياسي وتاريخه الدبلوماسي، يجد نفسه أمام معادلة دقيقة تقوم على التوفيق بين ثوابته المبدئية المرتبطة بدعم القضية الفلسطينية، وبين متطلبات الحفاظ على مصالحه الاستراتيجية في بيئة دولية معقدة ومتغيرة[603].

---

602. "نص الخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس امام القمة المغربية الخليجية بالرياض" منشور في الموقع الالكتروني البوابة الوطنية، بتاريخ: 20 أبريل 2016.

603. **عبد الإله الشباكي:** "البعد الإسلامي في السياسة الخارجية المغربية"، نفس المرجع، ص41.

لقد ارتبط المغرب تاريخيا بالقضية الفلسطينية، حيث شكل دعمها أحد الثوابت الأساسية في سياسته الخارجية منذ عهد محمد الخامس، وتعزز هذا التوجه خلال فترة حكم الحسن الثاني، قبل أن يستمر في عهد محمد السادس. ويتجلى هذا الالتزام في الدعم السياسي المتواصل لحقوق الشعب الفلسطيني، وكذا في المساندة الإنسانية والتنموية من خلال مشاريع وكالة بيت مال القدس الشريف، فضلًا عن الدور الذي تضطلع به لجنة القدس في الدفاع عن الطابع الحضاري والديني لمدينة القدس.

وفي هذا السياق، أعلن المغرب، في دجنبر 2017، استعداده لـ"تنسيق" الجهود الرامية إلى الدفاع عن القدس الشرقية، باعتبارها الجزء الفلسطيني من المدينة المقدسة، وذلك عقب التعهد المثير للجدل الذي أطلقه دونالد ترامب بشأن نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس. وفي هذا الإطار، وجّه الملك محمد السادس رسالة إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أكد فيها استعداده لـ "التنسيق مع الدول الشقيقة والصديقة" من أجل الدفاع، "بكل الوسائل القانونية والسياسية والدبلوماسية المتاحة"، عن الوضع القانوني للقدس الشرقية باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة[604].

غير أن هذا الالتزام لا ينفصل عن سياق دولي يتسم بتشابك المصالح وتعدد الفاعلين، ما يفرض على المغرب اعتماد مقاربة براغماتية في تدبير علاقاته الخارجية. وفي هذا الإطار، عملت الدبلوماسية المغربية على تنويع شراكاتها وتعزيز علاقاتها مع قوى دولية وإقليمية، سواء مع الدول الغربية أو مع دول مجلس التعاون الخليجي، بما يضمن تحقيق التوازن بين المبادئ والمصالح.

وتبرز مسألة استئناف العلاقات مع إسرائيل سنة 2020 في إطار اتفاقيات أبراهام[605] كأحد أهم تجليات هذا التوازن، حيث أكد المغرب في هذا السياق على احترامه للشرعية

[604]. "Le Maroc prêt à défendre Jérusalem-Est après des déclarations de Trump". Voaafrique. 31 janvier 2017.https://urli.info/1mVQF

[605]. **اتفاقيات أبراهام**: إعلان مشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين، وُقّع في 15 شتنبر 2020 بواشنطن، وانضم إليه المغرب في دجنبر 2020 في

الدولية، وتمسكه بحل الدولتين، بما يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. كما شدد على أن هذا التوجه لا يعني التخلي عن دعمه التاريخي للقضية الفلسطينية، بل يندرج ضمن رؤية تسعى إلى الدفع نحو تسوية سلمية عادلة[606].

وفي المقابل، جاء هذا القرار أيضًا في سياق تحقيق مصلحة وطنية استراتيجية، حيث تزامن مع اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، وهو ما شكل مكسبًا دبلوماسيًا مهمًا في قضية الصحراء المغربية، وعزز من موقع المغرب في التفاعلات الدولية[607].

ويعكس هذا التوجه اعتماد المغرب لنهج دبلوماسي يقوم على التوفيق بين الثوابت والمرونة، حيث يواصل دعمه السياسي والإنساني للقضية الفلسطينية، وفي الوقت نفسه يعمل على تطوير شراكاته الدولية وتعزيز موقعه الاستراتيجي. كما أن علاقاته المتقدمة مع دول الخليج، إلى جانب انفتاحه على القوى الدولية، تعكس سعيه إلى بناء شبكة علاقات متوازنة تخدم مصالحه الوطنية.

وعليه، يمكن القول إن السياسة الخارجية المغربية تقوم على معادلة دقيقة تجمع بين الالتزام بالمبادئ والانخراط في منطق المصالح، وهو ما يمنحها طابعا براغماتيا متوازنا. ويظل نجاح هذه المقاربة رهينًا بقدرة المغرب على الاستمرار في توظيف أدواته الدبلوماسية والاقتصادية والإنسانية بشكل متكامل، بما يضمن الحفاظ على مصداقيته الدولية وتعزيز مكانته كفاعل إقليمي مؤثر في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها النظام الدولي.

إطار اتفاق ثلاثي تضمن استئناف العلاقات مع إسرائيل مقابل اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء، مع تأكيد المملكة على تمسكها بحل الدولتين ودعمها للقضية الفلسطينية.

606 .**Robin Dussenne.** "Accords d'Abraham: Israël et le Maroc intensifient leurs relations diplomatiques". Le figaro /international. 22 août 2022. https://urli.info/1s9UZ

607. **إلهام جبر شمالي**: " مسار التطبيع بين المملكة المغربية و"إسرائيل" "، مقال منشور في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بتاريخ، 2020/12/17، الرابط الالكتروني للطلاع على المقال، https://urli.info/1s8Tz

الفقرة الثالثة: فرص قيام المغرب بدور الوساطة في مبادرات السلام وإعادة ترتيب التوازنات الإقليمية.

في سياق التحولات المتسارعة التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط، لم يعد دور الوساطة يقتصر على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، بل أصبح يشمل الانخراط في ترتيبات ما بعد النزاع والمساهمة في إعادة بناء التوازنات الإقليمية. وفي هذا الإطار، تبرز تجربة المغرب كنموذج لفاعل يسعى إلى الانتقال من الوساطة التقليدية إلى الوساطة الاستراتيجية متعددة الأبعاد[608].

تشهد الساحة الدولية في الآونة الأخيرة تزايدًا في القراءات والتأويلات المرتبطة بفكرة تأسيس ما يُعرف بـ"مجلس السلام"[609]، خاصة في ظل الحديث عن أدوار مفترضة قد تتجاوز في بعض جوانبها وظائف الأمم المتحدة. ويأتي هذا النقاش في سياق دولي يتسم بإعادة تشكيل موازين القوى، مع تسجيل تحفظ أوروبي مقابل موقف صيني وروسي أقرب إلى القبول أو عدم الاعتراض، مما يعكس تحولات عميقة في بنية النظام الدولي الذي تشكل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[610].

في هذا الإطار، أثار الحديث عن انضمام المغرب إلى هذه الدينامية نقاشًا واسعًا، غير أن أي قراءة متسرعة أو مؤدلجة لهذا الانخراط تظل قاصرة عن فهم أبعاده الحقيقية. ذلك أن

608. **Muasher**, **M**. The Future of Middle East Order. Carnegie Middle East Center, 2021. https://bit.ly/3CarnegieME

609. وفقًا للإعلان الذي صدر عن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، فقد تم تشكيل "مجلس السلام" لغزة برئاسته شخصيًا، كجزء من خطته لإعادة الإعمار واستقرار القطاع بعد الحرب، بهدف الإشراف على إعادة بناء غزة من الإدارة والخدمات إلى الاستثمارات وتحريك رؤوس الأموال. وعلى الرغم من أن المجلس أنشئ أساسًا لإعادة الإعمار، إلا أن مسودة ميثاقه تشير إلى أن دوره قد يمتد لحل النزاعات عالميًا، باعتباره "منظمة دولية تسعى إلى تعزيز الاستقرار، واستعادة الحكم الرشيد والقانوني، وضمان تحقيق سلام دائم في المناطق المتأثرة أو المهددة بالنزاع"، ليصبح رسميًا بمجرد موافقة ثلاث دول أعضاء على الميثاق. ويتولى ترامب أول رئاسة للمجلس، ويكون له القرار في دعوة الدول الأعضاء، مع اتخاذ القرارات بالأغلبية مع مراعاة موافقة الرئيس على جميع القرارات.

610. Gaza's Future After War: Scenarios and Challenges. International Crisis Group, 2024. https://bit.ly/3GazaFuture

تحليل هذا التوجه يقتضي استحضار مستويين أساسيين: سياق عام يرتبط بالتحولات الدولية، وسياق خاص يتعلق بالخيارات الاستراتيجية للمغرب.

يرتبط السياق العام بالتحولات المتسارعة التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ظل تداعيات هجمات 7 أكتوبر 2023 والحرب على غزة، إضافة إلى سيناريوهات التصعيد الإقليمي، بما في ذلك التوتر مع إيران واحتمالات إعادة رسم خريطة التحالفات. في ظل هذا الوضع، تسعى الدول إلى إعادة التموضع ضمن نظام إقليمي ودولي جديد قيد التشكل، حيث تبرز الحاجة إلى فاعلين قادرين على لعب أدوار وسيطة في مرحلة ما بعد النزاعات[611].

في هذا السياق، يتحرك المغرب وفق منطق "التموقع الاستراتيجي"، مستندًا إلى رصيده التاريخي والدبلوماسي، وساعيًا إلى تعزيز حضوره في القضايا الإقليمية، خاصة في الشرق الأوسط[612]. ويبدو أن هذا التوجه امتداد للتحولات التي أفرزها الاتفاق الثلاثي لسنة 2020[613]، الذي تم في إطار اتفاقيات أبراهام، حيث اختار المغرب تبني مقاربة براغماتية تقوم على التوفيق بين المبادئ والمصالح، خاصة بعد الاعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمغربية الصحراء.

أما على المستوى الخاص، فإن انخراط المغرب في هذه الدينامية يمكن تفسيره في ضوء ثلاثة أهداف استراتيجية مترابطة.

أولًا، تحصين المكاسب المرتبطة بالوحدة الترابية، من خلال تعزيز موقعه داخل التحالفات الدولية، والسعي إلى كسب دعم إضافي لمبادرة الحكم الذاتي.

611. **Lynch, M.** New Arab Order: Power and Competition in the Middle East. Chatham House, 2022. https://bit.ly/3ArabOrder

612 . Morocco's Foreign Policy in a Changing Middle East. Al Jazeera Centre for Studies, 2022. https://bit.ly/3MoroccoFP

613.**Indyk,M.** The Abraham Accords and the Changing Regional Order. Brookings, 2021.https://www.brookings.edu/articles/the-abraham-accords-and-the-changing-regional-order

ثانيًا، إعادة التموضع الاستراتيجي عبر تطوير القدرات الاقتصادية والعسكرية، بما يضمن تحقيق توازن إقليمي، خاصة في ظل التنافس مع قوى إقليمية.

ثالثًا، استعادة وتعزيز دوره في الدفاع عن القضية الفلسطينية، من خلال الانتقال من مستوى الدعم الرمزي إلى المشاركة الفعلية في تدبير مرحلة ما بعد النزاع[614].

وفي هذا الإطار، برزت مؤشرات على استعداد المغرب للانخراط في ترتيبات ما بعد الحرب في غزة، سواء من خلال دعم جهود إعادة الإعمار أو عبر المساهمة في تعزيز الاستقرار الأمني[615]. وقد عبر وزير الخارجية "ناصر بوريطة" عن هذا التوجه، مؤكدًا التزام المملكة بالمساهمة في تحقيق الاستقرار، بما في ذلك إمكانية المشاركة في تكوين أجهزة أمنية محلية أو الانخراط في آليات دولية لحفظ السلام. كما يعكس إعلان إنشاء مستشفى ميداني وإطلاق مبادرات إنسانية فهمًا مغربيًا شاملاً لطبيعة النزاعات الحديثة، التي تتجاوز البعد العسكري إلى الأبعاد الاجتماعية والنفسية[616].

وتندرج هذه الخطوات ضمن استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز صورة المغرب كفاعل دبلوماسي معتدل، قادر على الجمع بين الشرعية التاريخية والواقعية السياسية. فالمغرب، الذي يرأس لجنة القدس تحت إشراف محمد السادس، يسعى إلى ترجمة هذا الرصيد الرمزي إلى أدوار عملية في دعم القضية الفلسطينية، خاصة في مرحلة إعادة الإعمار وإعادة بناء المؤسسات.

غير أن هذا التوجه لا يخلو من تحديات، إذ يرتبط نجاح أي مبادرة سلام بمدى قبول الأطراف المحلية والإقليمية، وبوجود أفق سياسي واضح يواكب الجهود الأمنية والإنسانية. كما

---

614. **محمد الزهراوي: "** قائمة مكاسب وتحديات انضمام المغرب إلى **"مجلس السلام" "**، مقال منشور في جريدة هسبريس الالكترونية، بتاريخ: 25 فبراير 2026، الرابط الالكتروني للاطلاع على المقال: https://urli.info/1mWOH

615. Rebuilding Gaza: Challenges and Prospects. United Nations, 2024. https://bit.ly/3UNGaza

616. **Anass Machloukh "** Plan de paix à Gaza : Les enjeux de la participation marocaine" lopinion. mercredi 21 janvier 2026. https://urli.info/1s9T5

أن الانخراط في بيئة إقليمية متوترة قد يفرض على المغرب مخاطر أمنية وسياسية، خاصة في ظل تعدد الفاعلين وتضارب المصالح.

في المقابل، يتيح هذا الانخراط فرصًا مهمة للمغرب، من خلال تعزيز مكانته الدولية، والمساهمة في إعادة ترتيب التوازنات الإقليمية، وتثبيت موقعه كفاعل محوري في قضايا الشرق الأوسط. كما يسمح له بالانتقال من موقع المتابع إلى موقع المساهم في صناعة القرار، خاصة في مرحلة ما بعد النزاعات[617].

في الاخير، يعكس التوجه المغربي محاولة واعية للجمع بين الالتزام التاريخي بالقضية الفلسطينية ومتطلبات التموقع في نظام دولي متغير. إنها مقاربة تقوم على استثمار الرصيد الدبلوماسي والإنساني للمملكة، وتوظيفه في خدمة مصالحها الاستراتيجية، مع الحفاظ على دورها كفاعل يسعى إلى تحقيق التوازن والاستقرار في محيط إقليمي ودولي شديد التعقيد.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن انخراط المغرب في الديناميات المرتبطة بـ"مجلس السلام" في غزة لا يمكن فهمه خارج تفاعل مستويين متكاملين: مستوى تاريخي يؤطره الالتزام الثابت للمملكة تجاه القضية الفلسطينية، ومستوى استراتيجي تحكمه رهانات التموقع في نظام دولي وإقليمي متغير. فالمغرب، الذي راكم رصيدًا دبلوماسيًا وإنسانيًا مهمًا في دعم الفلسطينيين، خاصة من خلال رئاسة لجنة القدس تحت إشراف محمد السادس، يسعى اليوم إلى ترجمة هذا الرصيد إلى أدوار عملية في مرحلة ما بعد النزاع.

كما يعكس هذا التوجه تحولًا نوعيًا في مقاربة السياسة الخارجية المغربية، من دبلوماسية الدعم والمساندة إلى دبلوماسية الفعل والمشاركة في إعادة بناء الاستقرار، سواء عبر المبادرات الإنسانية أو من خلال الانخراط في الترتيبات الأمنية والسياسية. وهو ما ينسجم مع سعي

[617]. **محمد الزهراوي: "** قائمة مكاسب وتحديات انضمام المغرب إلى "مجلس السلام" "، مرجع سابق.

المغرب إلى تعزيز موقعه كفاعل إقليمي معتدل، قادر على الجمع بين الشرعية التاريخية والبراغماتية السياسية.

غير أن هذا الانخراط يظل محفوفًا بتحديات معقدة، ترتبط بطبيعة البيئة الإقليمية المتوترة، وتعدد الفاعلين، وتضارب الأجندات، فضلًا عن غياب أفق سياسي واضح لتسوية شاملة للقضية الفلسطينية. كما أن نجاح أي دور مغربي في هذا الإطار يبقى رهينًا بمدى قدرته على الحفاظ على توازنه الدقيق بين دعم الحقوق الفلسطينية من جهة، والانخراط في شراكات دولية تفرضها منطق المصالح من جهة أخرى.

وعليه، فإن حضور المغرب في هذه المرحلة المفصلية لا يعكس فقط استمرارية في الالتزام التاريخي، بل يؤشر أيضًا على طموح استراتيجي للتموقع ضمن هندسة التوازنات الإقليمية الجديدة. وبين منطق المسؤولية ومنطق المصلحة، يواصل المغرب بناء نموذج دبلوماسي قائم على التوفيق بين المبادئ والواقعية، بما يعزز مكانته كفاعل قادر على الإسهام في صناعة السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

لائحة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

-بوكرين شفيق:" مبدأ الشراكة في السياسة الخارجية المغربية"، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، مطبعة العارف الجديدة، الدار البيضاء، عدد 31 سنة 2011.

-عبد الإله الشباكي:" البعد الإسلامي في السياسة الخارجية المغربية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، 2012/2013.

-حسن محمد سيد. الصراع العربي الإسرائيلي ومستقبل التسوية السلمية. دار الفكر العربي، 2012.

-الزغبي محمد. تسوية الصراع العربي الإسرائيلي في ظل الشرعية الدولية. دار الفكر، 2016.

-الجناتي الادريسي عبد الحق: " دور المغرب في انطلاق مسلسل السلام العربي-الإسرائيلي"، مجلة المغربية للدراسات الدولية، العدد الأول، ماي 1998.

-بنعيسى محمد، الدبلوماسية المغربية والقضية الفلسطينية، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 2002، ص 91.

-عبد الله محمد. العلاقات العربية-الإسرائيلية: دراسة في الصراع والتسوية. مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

-حمدان عبد الله. القضية الفلسطينية: تطورها التاريخي وأبعادها السياسية. دار الشروق، 2005.

-أمال الحواسني:" السياسة الخارجية المغربية في ضوء دستور 2011: دراسة تحليلية للأدوات والاولويات"، اطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، 2017.

-المنوني محمد: "محمد الخامس: الملك والمقاومة". الرباط: منشورات كلية الآداب، سنة 1998.

-عبد الله العروي: "مجمل تاريخ المغرب". المركز الثقافي العربي، سنة 1996.

-بوكرين شفيق:" مبدأ الشراكة في السياسة الخارجية المغربية"، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، مطبعة العارف الجديدة، الدار البيضاء، عدد 31 22 سنة 2011.

-العلوي حسن: "السياسة الخارجية المغربية: الأبعاد الإنسانية والتنموية". الرباط مجلة REMALD2019.

-زكرياء عبد الله "العلاقات المغربية الخليجية: الأبعاد الاستراتيجية والتحديات الراهنة". الرباط: REMALD، 2017.

-عائشة العيدوني: "المغرب ودول الخليج"، تقرير منشور في التقرير الاستراتيجي لسنة 2021/2019، العدد 12من طرف مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية.

–د محسن الندوي: "أهمية الشراكة الإستراتيجية بين المغرب ودول مجل التعاون الخليجي". مقال منشور في المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية. العدد 22 المجلد الخامس، فبراير 2022.

–إلهام جبر شمالي: " مسار التطبيع بين المملكة المغربية و"إسرائيل" "، مقال منشور في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ديسمبر 2020.

–عبد الغني الباهي: " الدعم السياسي والمادي المغربي للقضية الفلسطينية: الحصيلة والافاق"، مجلة المعرفة، العدد 18 غشت2024.

–محمد بنحمزة: "الدبلوماسية المغربية وقضية القدس"، مجلة السياسة الدولية، عدد خاص، 2018.

ندوات علمية:

–المختار مطيع: مداخلة بعنوان: "بعض مؤشرات الدبلوماسية المغربية في ظل "النظام العالمي الجديد" "، ضمن: أشغال ندوة القانون والممارسة بالمغرب، كلية الحقوق، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 1994.

المواقع الالكترونية:

–محمد الزهراوي: " قائمة مكاسب وتحديات انضمام المغرب إلى "مجلس السلام" "، مقال منشور في جريدة هسبريس الالكترونية، بتاريخ: 25 فبراير 2026، الرابط الالكتروني للاطلاع على المقال: https://urli.info/1mWOH

–إلهام جبر شمالي: " مسار التطبيع بين المملكة المغربية و"إسرائيل" "، مقال منشور في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بتاريخ، 2020/12/17، الرابط الالكتروني للطلاع على المقال، https://urli.info/1s8Tz

–إبراهيم حميدي: " الشرق الأوسط بعد "7 أكتوبر"... خريطة جديدة وخاسر أكبر"، مركز مجلة، 05 أكتوبر 2025، الرابط الالكتروني: https://urli.info/1mYXk

–محمد الخالد: " دور ملك المغرب في الدفاع عن القدس"، منتدى عمان للدراسات، أبريل 2022، الرابط الالكتروني للطلاع: https://urli.info/1slnE

–وكالة بيت مال القدس الشريف، الرابط الالكتروني: https://urli.info/1mYTg

مراجع باللغة الأجنبية:

-Quandt, W. B. Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict. Brookings Institution Press, 2005. https://bit.ly/3PalQuandt
-Shlaim, A. The Iron Wall: Israel and the Arab World. W.W. Norton, 2014. https://bit.ly/3Shlaim
-Amro, N. The Moroccan Support of the Palestinian Issue (1947–1974). Alustath Journal for Human and Social Sciences, 2017, pp 61–78. https://bit.ly/3PalAmro
-Pennell, C. R. Morocco: From Empire to Independence. Oneworld Publications, 2013. https://bit.ly/3Pennell
-Muasher, M. The Future of Middle East Order. Carnegie Middle East Center, 2021. https://bit.ly/3CarnegieME
-Gaza's Future After War: Scenarios and Challenges. International Crisis Group, 2024. https://bit.ly/3GazaFuture
-Lynch, M. New Arab Order: Power and Competition in the Middle East. Chatham House, 2022. https://bit.ly/3ArabOrder
-Morocco's Foreign Policy in a Changing Middle East. Al Jazeera Centre for Studies, 2022. https://bit.ly/3MoroccoFP
-Indyk, M. The Abraham Accords and the Changing Regional Order. Brookings, 2021.https://www.brookings.edu/articles/the-abraham-accords-and-the-changing-regional-order
-Rebuilding Gaza: Challenges and Prospects. United Nations, 2024. https://bit.ly/3UNGaza
-Anass Machloukh " Plan de paix à Gaza : Les enjeux de la participation marocaine" lopinion. mercredi 21 janvier 2026. https://urli.info/1s9T5
-Robin Dussenne. Accords d'Abraham: Israël et le Maroc intensifient leurs relations diplomatiques. Le figaro /international. 22 août 2022. https://urli.info/1s9UZ
-Amrani, Youssef. "Morocco's African Policy: A Strategic Depth." Mediterranean Politics, 2018.